الأمم المتحدة S/2001/623

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونية ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

في أعقاب صدور تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية في ٢٠ حزيران/يونيه (S/2001/613)، يشرفني بناء على تعليمات من حكومتي، أن أتقدم بالملاحظات التالية:

١ - في خطوة دلت على الخروج عن الالتزام بالانحياز والموضوعية في سرد الوقائع وعرض الحجج، تعمدت الأمانة العامة أن تبين، دون أن تتورع عن تحريف الوقائع والحجج، أن خطة التسوية التي وافقت عليها جميع الأطراف في النزاع وحظيت بدعم المجتمع الدولي بأجمعه، غير قابلة للتطبيق، كما رفضت، باستهتار غير مقبول ودون أن يكون لها بالطبع أي حق أو صلاحية، المقترحات البناءة التي تقدم بها إلى المبعوث الشخصي للأمين العام أحد طرفي النزاع، الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، من أجل التوصل تحديدا إلى تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ الخطة.

٢ - وبالمثل، أخذت الأمانة العامة على عاتقها مهمة الدفاع عن مشروع الاستقلال الذاتي، وهو مشروع أغفل التقرير ذكر هوية صاحبه مع أنه يبدو من الواضح أن الأمانة العامة تؤيده بلا شرط نظرا لما أُغدق عليه من مديح في التقرير.

ومما يتسم بقدر أكبر من الخطورة، أن الأمانة العامة خرجت عن الخط الذي كانت تلتزم به دائما حتى الآن، وقررت بنفس القدر من الاستهتار غير المقبول الذي أبدته إزاء مقترحات جبهة البوليساريو أن تضرب عرض الحائط بالاعتراضات التي تقدمت بها الجزائر والتي كان من الواضح أنها لم تكن موجهة إليها بل إلى الأمين العام الذي طُلب منه إطلاع الدول الأعضاء عليها إذ أن الدول الأعضاء هي الوحيدة المخولة حق إبداء الرأي فيها.

220601 220601 01-42363 (A)
0142363

ونظرا إلى أن الأمانة العامة تجاهلت الاعتراضات الجدية والمدعومة بالحجج التي أبدتها الجزائر إزاء مشروع اتفاق المركز الذي لا تعتبره الجزائر، ولن يسعها أن تعتبره بأي حال من الأحوال أساسا لحل سياسي عادل ومنصف ودائم لمشكلة الصحراء الغربية، فإنها لم تتصرف كطرف فحسب، بل قررت ببساطة أن تتجاهل وجهة نظر أحد طرفي النزاع مع أنها، وهنا تكمن المفارقة الكبرى، تسعى جاهدة من جهة أخرى إلى الحصول من ذلك الطرف على تعهد بأن يكون أكثر التزاما بالعمل على التوصل إلى تسوية يتم التفاوض عليها.

ومن جهة أخرى، فإن قيام الأمانة العامة بنشر محتوى الرسائل التي وجهها رئيس الجمهورية إلى الأمين العام وإلى مبعوثه الشخصي دون الحصول على موافقة صريحة من الجزائر وبالرغم من أن نص الرسالة تضمن طلبا بالاكتفاء بتعميم نص المذكرة على الدول الأعضاء، إنما يعتبر مخالفة للقواعد التي تصون حرمة الطابع السري للرسائل والعلاقات بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وتكون الأمانة العامة بذلك قد تصرفت باستهتار يدعو إلى العجب.

ونظرا إلى أن الأمانة العامة أبدت انحيازها جهارا في مسألة حساسة للغاية وأرتأت أن تنتقد بصورة علنية، ودون أي تحفظ، مواقف دولة عضو دون أن يكون لها أي صلة بها وتدخلت مرارا وتكرارا في مجال يخضع حصرا لاختصاص الدول الأعضاء واختصاص مجلس الأمن على وجه الخصوص، فضلا عما ارتكبته من أخطاء لا تحصى، فإنها فقدت مصداقيتها وبينت أنها لا تعمل بما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، ولا تلتزم بروح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالي، ينبغي لكبير المسؤولين في الأمم المتحدة أن يستنكر صراحة هذه التصرفات الخطيرة وأن يتخذ بشأنها جزاءات صارمة.

٣ - أما فيما يتعلق بجوهر التوصيات الواردة في التقرير، فإن الجزائر تظل ملتزمة بتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الصحراء الغربية وتود أن تتقدم بالتوضيحات التالية:

- بالرغم من أن الجزائر أبدت استعدادها لدعم جهود السيد بيكر، ومواصلة توفير هذا الدعم شريطة أن تندرج هذه الجهود في إطار البحث عن حلول بديلة حقيقية تقوم على أساس من العدل والإنصاف، وتكون كفيلة بإحلال السلام والاستقرار بصورة دائمة بالنسبة لجميع شعوب المنطقة، فإنها ترفض أن يجري استبعاد خطة التسوية دون إيلائها الاعتبار الواجب، وتجاهل مقترحات جبهة البوليساريو الرامية إلى إعادة إحياء هذه الخطة دون أن تخضع تلك المقترحات لفحص جديد يقوم به الطرف الآخر في النزاع والدول الأعضاء في مجلس الأمن؛

- وبالمثل، فإنها ترفض فكرة استمرار اعتبار مشروع الاستقلال الذاتي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تسوية للنزاع، مع أنها سعت جاهدة وبحسن نية إلى إثبات عدم قابليته لأن يشكل أساسا جديا ومعقولا لأي تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الصحراء الغربية، بالرغم من الاعتراضات الشديدة اللهجة التي أعربت عنها إزائه.

ونظرا إلى أن عملية تسوية مسألة الصحراء الغربية تمر حاليا بمرحلة حساسة، فإن الجزائر تناشد مجلس الأمن أن يضطلع بكامل مسؤولياته وأن يضع حدا للإتجاه الخطير الذي يهدد هذه العملية، بإعادة تأكيد التزامه بخطة التسوية وبتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بنفس الشروط التي أقرها منذ عام.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء المجلس على نص هذه الرسالة، وتعميمها بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله بعلي

السفير

الممثل الدائم